صيغ التمويل المصرفي والعقبات التي تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق
2006- 2010

إعداد: إدارة البحوث والتنمية*

مقدمة:

تبنى بنك السودان المركزي النظام المصرفي الإسلامي القائم على الالتزام بأحكام الشريعة في المعاملات المالية منذ العام 1984م. تهدف هذه الورقة للتعرف على ابرز صيغ التمويل المصرفي المطبقة في المصارف السودانية وتطورها والوزن النسبي لكل صيغة، وكذلك التعثر لكل صيغة، إضافة إلى العقبات التي تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق.

تأتي الورقة بالإضافة للمقدمة في محورين. يتناول المحور الأول تجربة تطبيق صيغ التمويل المصرفي في المصارف السودانية متناولاً تطور حجم التمويل من حيث الرصيد والتدفق وهوامش التمويل بالإضافة إلى تقييم التعثر المصرفي حسب الصيغ والقطاعات. ويتناول المحور الثاني تقييم تطبيق السياسة التمويلية والعقبات التي تواجهها. وتختتم الورقة بأبرز النتائج.

تتنوع صيغ التمويل المصرفي التي تطبقها المصارف الإسلامية. وفيما يلي تعريف مختصر لأبرز الصيغ التي تستخدمها المصارف السودانية:

1/ **بيع المرابحة:** أحد أنواع بيوع الأمانة الجائزة شرعاً، وتعرف بأنها بيع السلعة بالثمن الذي اشتريت به مع زيادة ربح معلوم. أما بيع المرابحة للآمر بالشراء وهي الصيغة المستحدثة والمتبعة في البنوك الإسلامية فتبدأ من العميل الذي يطلب من البنك تمويل شراء سلعة معينة ليست موجودة في حوزة البنك على أساس أن يقدم وعداً بأن يشتري تلك السلعة من البنك بسعر التكلفة مضافا إليها الربح الذي يتفق عليه. وهنا يقوم البنك الإسلامي بتنفيذ طلب الزبون أو العميل بشراء ما يطلبه مقابل التزام العميل بشراء ما طلبه (في حالة إلزامية الوعد) وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء.

2/ **بيع السلم:** هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل أي بيع يتأخر فيه تسليم المبيع (السلعة) ويتقدم فيه الثمن.

3/ **المشاركة:** يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم البنك الإسلامي التمويل الذي يطلبه العملاء دون اشتراط الفائدة، وإنما يشارك البنك العملاء في نتائج الاستثمار ففي حالة الربح يتقاسم البنك مع العملاء الربح حسب النسبة المتفق عليها. أما الخسارة فيتم توزيعها حسب حصص المساهمين في رأس المال.

4/ **المضاربة:** تعرف بأنها عقد بين طرفين يتضمن بأن يدفع أحدهما للآخر مالاً يملكه، ليتجر به بجزء شائع معلوم من الربح، كالنصف أو الثلث أو نحوهما بشروط معينة وتعود الخسارة على رب المال.

5/ **الإجارة:** هي عقد لازم على منفعة مقصودة، قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم.

6/ **الاستصناع:** يعرف بيع الاستصناع بأنه عقد مع مصنع على صنع شيء معين في الذمة أو عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعاً يلتزم الصانع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد.

المحور الأول: تجربة تطبيق صيغ التمويل المصرفي في المصارف السودانية

1- تطور تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ خلال الفترة 2006-2010:

---

* مجدي الأمين نورين، عبد الباسط محمد المصطفى وحسن محجوب الزبير.

جدول رقم (1): تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ الفترة 2006-2010

(مليون جنيه)

العام	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	أخرى	المجموع
2006	5,559	2,122	547	133	2,054	10,415
النسبة للإجمالي	53%	20%	5%	1%	20%	100%
2007	7,315	1,631	498	82	3,061	12,587
النسبة للإجمالي	58%	13%	4%	1%	24%	100%
2008	6,900	1,769	876	291	4,845	14,681
النسبة للإجمالي	47%	12%	6%	2%	33%	100%
2009	8,186	1,641	956	350	4,526	15,659
النسبة للإجمالي	52%	10%	6%	2%	29%	100%
2010	11,474	1,981	1,480	258	6,914	22,107
النسبة للإجمالي	52%	9%	7%	1%	31%	100%

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

بالنظر للجدول رقم (1)

* بلغ إجمالي التمويل المصرفي 10.4 مليار جنيه (2006) وظل في ارتفاع مستمر ليبلغ بنهاية العام 2010م 22.1 مليار جنيه.

* يلاحظ أن أكبر تمويل ممنوح كان من نصيب صيغة المرابحة طيلة فترة الدراسة.

* اقل تمويل ممنوح كان عبر صيغة السلم طيلة فترة الدراسة.

* سجلت نسبة تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المرابحة أعلى نسبة لأجمالي تدفق التمويل المصرفي حيث لم تقل عن 47% ولم تزد عن 58%. بينما نسبة تدفق التمويل المصرفي لصيغة السلم سجل أدنى مستوى تراوح بين 1% إلى 2%.

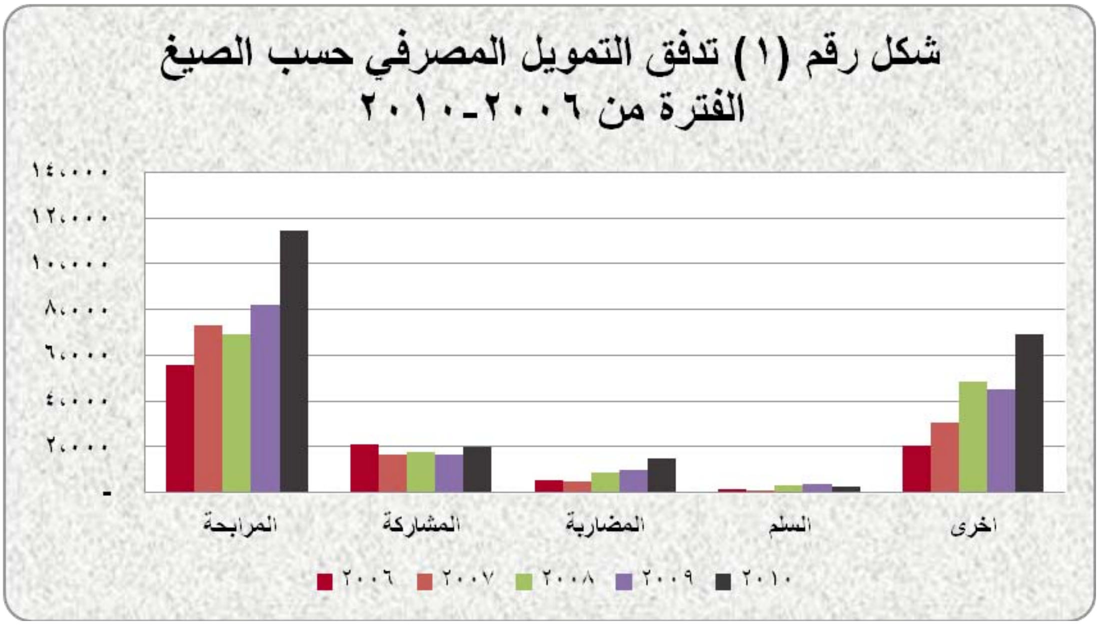

شكل رقم (١) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠

بالنظر للشكل رقم (1):

* أكبر تدفق تمويل لصيغة المرابحة كان في العام 2010م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ انه رغم تراجع تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المرابحة في العام 2008م إلا أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 2).

* أكبر تدفق تمويل لصيغة المشاركة كان في العام 2006م بينما اقل مستوى كان في العام 2007م ويلاحظ انه رغم تراجع تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المشاركة في العامين 2007م و 2009م إلا أن الاتجاه العام مستقر (انظر شكل 3).

* أكبر تدفق تمويل لصيغة المضاربة كان في العام 2010م بينما اقل مستوى كان في العام 2007م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 4).

* أكبر تدفق تمويل لصيغة السلم كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2007م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 5).

* اكبر تدفق تمويل للصيغ الأخرى كان في العام 2010م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ أنه رغم التراجع في العام 2009م الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 6).

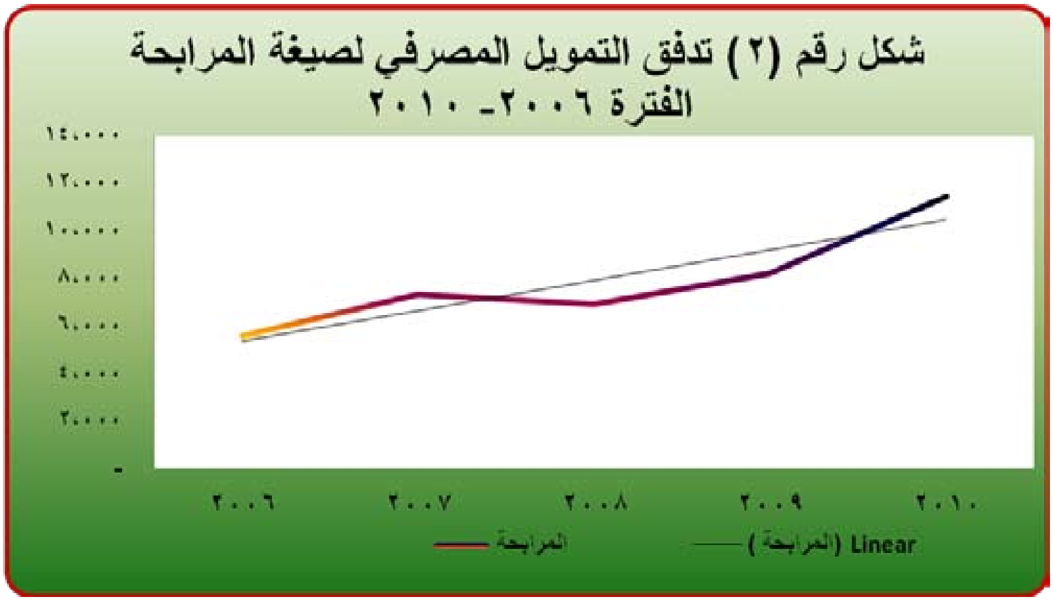
شكل رقم (٢) تدفق التمويل المصرفي لصيغة المرابحة الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠

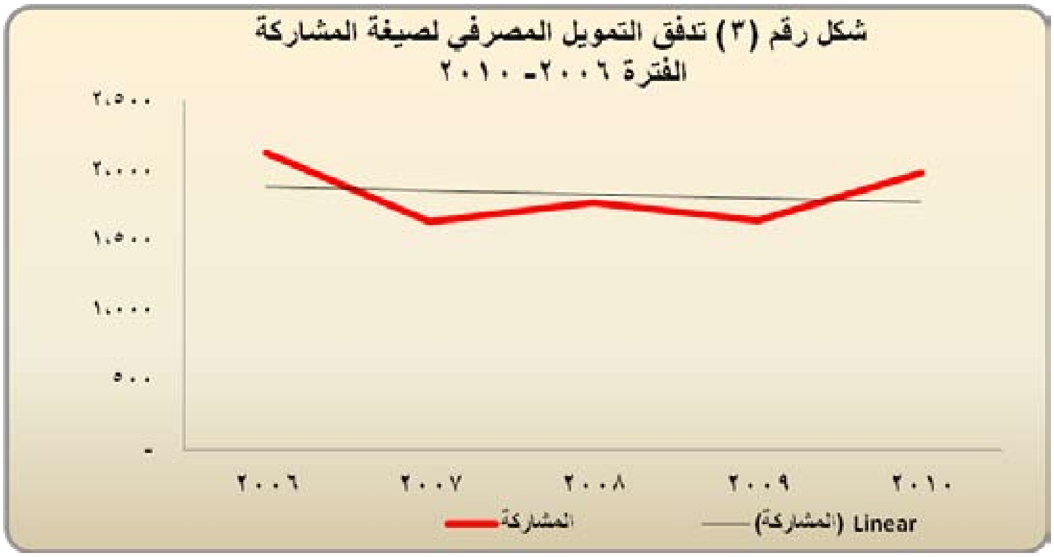
شكل رقم (٣) تدفق التمويل المصرفي لصيغة المشاركة الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠

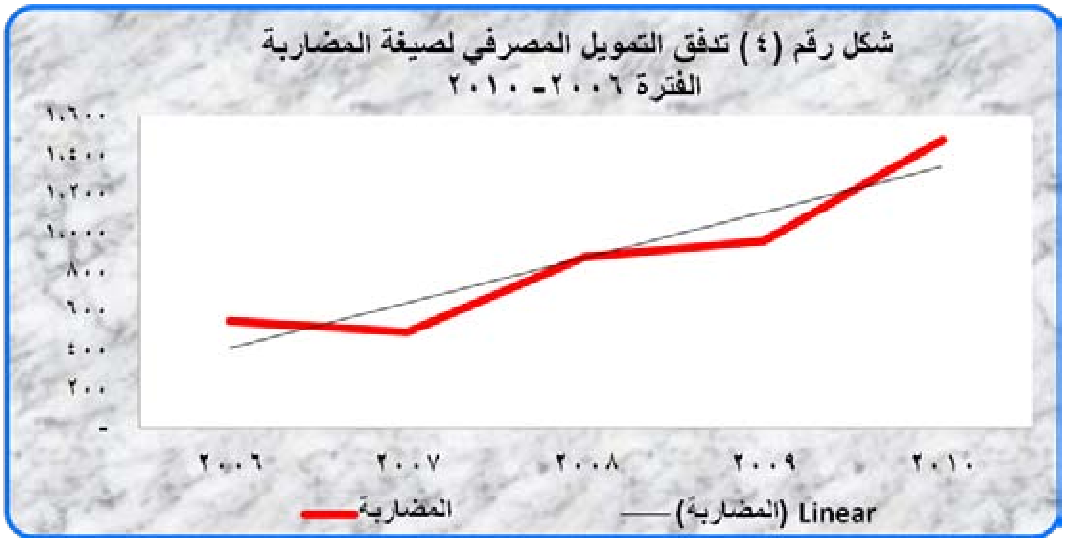
شكل رقم (٤) تدفق التمويل المصرفي لصيغة المضاربة
الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠
١،٦٠٠
١،٤٠٠
١،٢٠٠
١،٠٠٠
٨٠٠
٦٠٠
٤٠٠
٢٠٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
المضاربة
Linear (المضاربة)

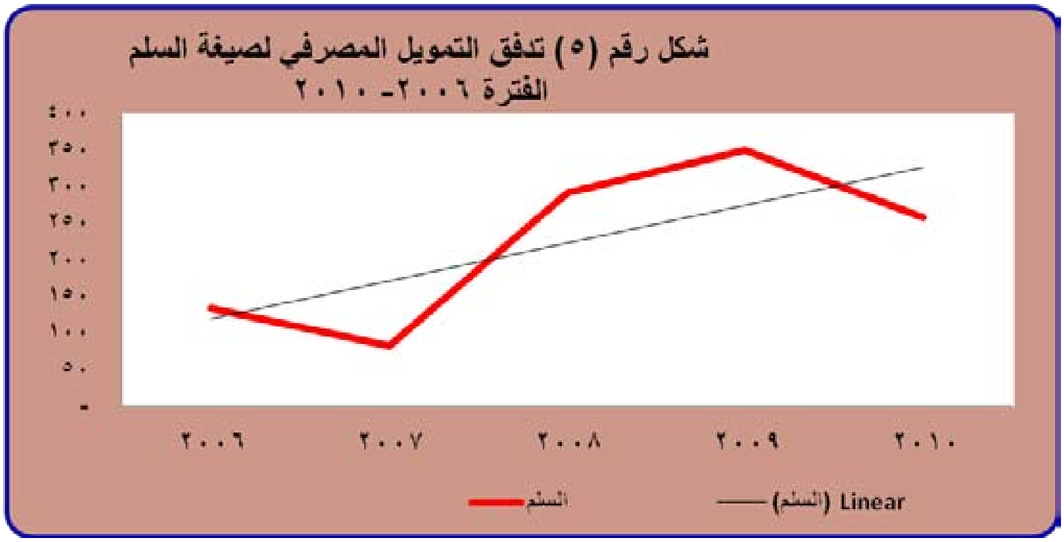
شكل رقم (٥) تدفق التمويل المصرفي لصيغة السلم
الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
السلم
Linear (السلم)

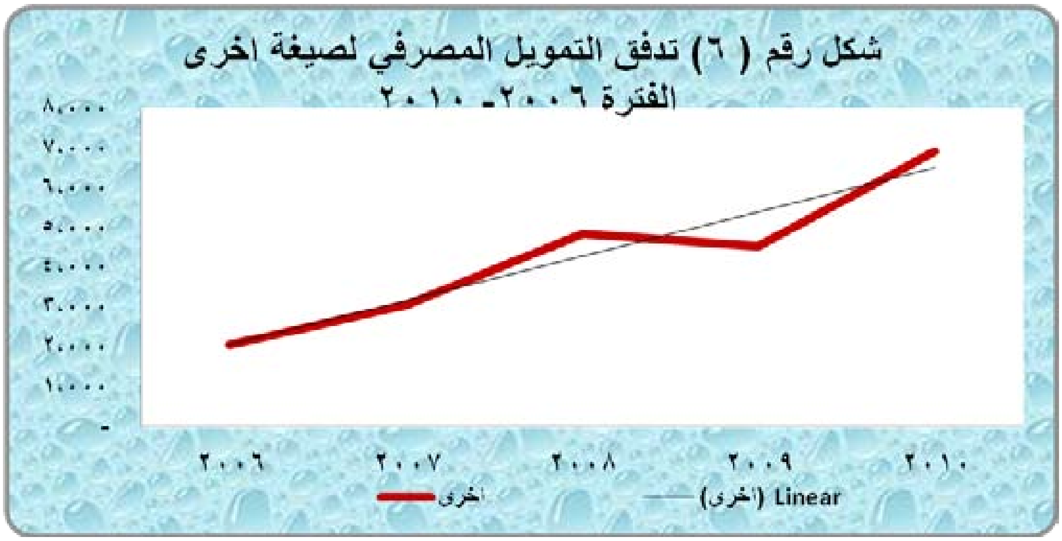
شكل رقم (٦) تدفق التمويل المصرفي لصيغة اخرى
الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠
٨،٠٠٠
٧،٠٠٠
٦،٠٠٠
٥،٠٠٠
٤،٠٠٠
٣،٠٠٠
٢،٠٠٠
١،٠٠٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
اخرى
Linear (اخرى)

2- تطور رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الفترة 2006-2010:

جدول رقم (2): تطور رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الفترة من 2006-2010

مليون جنيه

العام	الزراعي	الصناعي	الصادر	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2006	995	938	356	2328	2023	4498	11138
2007	1052	1393	282	2743	2312	5216	12998
2008	1368	1683	278	2909	2430	6294	14962
2009	1957	1711	439	3120	2885	8052	18164
2010	2638	2183	535	2407	3025	10397	21185

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

بالنظر للجدول رقم (2):

* بلغ إجمالي رصيد التمويل المصرفي 11.1 مليار جنيه (2006) وظل في ارتفاع مستمر ليبلغ بنهاية العام 2010م 21.1 مليار جنيه.

* يلاحظ أن أكبر رصيد تمويل ممنوح كان من نصيب قطاع أخرى طيلة فترة الدراسة. بينما اقل تمويل كان من نصيب قطاع الصادر (انظر شكل رقم 7).

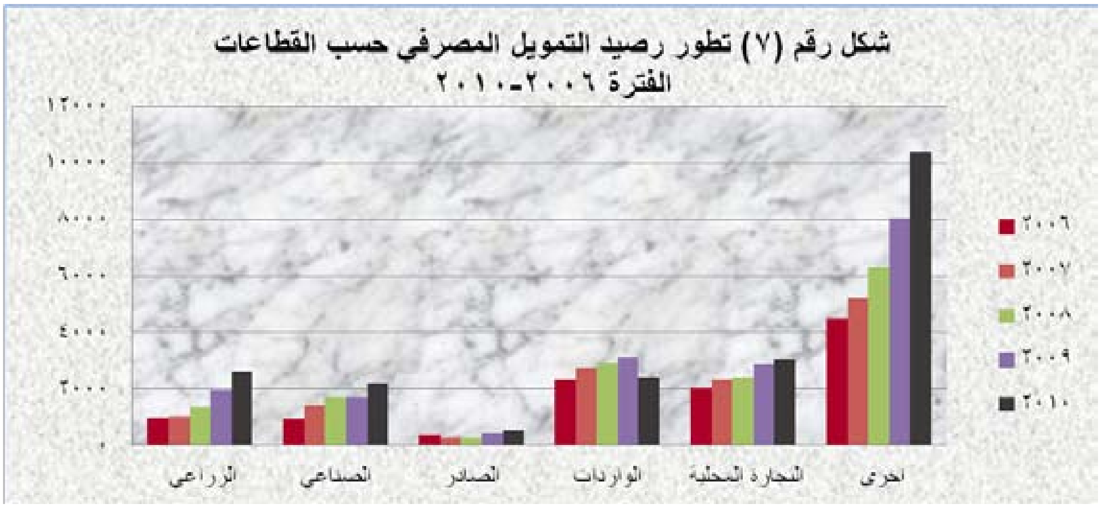
شكل رقم (٧) تطور رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات
الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

* أخرى تمثل النقل والتخزين، التعدين، التشييد، أخري

يلاحظ كبر حجم بند أخرى مقارنة ببقية القطاعات لأنه يحوي عدد من القطاعات مثل النقل والتخزين، التعدين، التشييد، أخري.

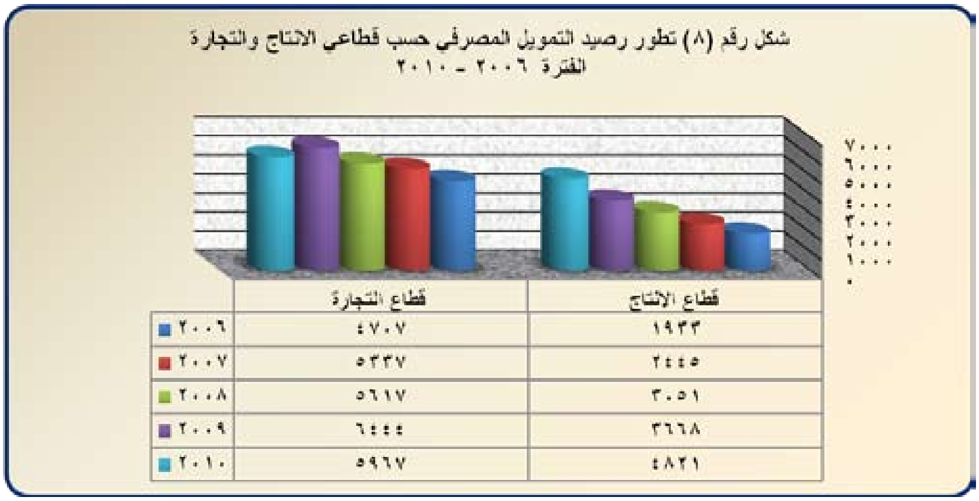
شكل رقم (٨) تطور رصيد التمويل المصرفي حسب قطاعي الانتاج والتجارة
الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠

قطاع الانتاج	قطاع التجارة	
١٩٣٣	٤٧٠٧	٢٠٠٦
٢٤٤٥	٥٣٣٧	٢٠٠٧
٣٠٥١	٥٦١٧	٢٠٠٨
٣٦٦٨	٦٤٤٤	٢٠٠٩
٤٨٢١	٥٩٦٧	٢٠١٠

* قطاع التجارة يمثل قطاع التجارة المحلية والقطاع الصادرات وقطاع الواردات.

* قطاع الإنتاج يمثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة.

3- تطور التعثر حسب الصيغ خلال الفترة 2006-2010:

جدول رقم (3)

التعثر حسب الصيغ الفترة من 2006-2010

مليون جنيه

العام	مرابحة	مشاركة	مضاربة	مقاولة	سلم	أخرى	الإجمالي
2006	1,162	153	50	6	102	164	1,636
2007	1,204	409	50	29	65	1,047	2,804
2008	1,560	430	88	195	97	57	2,427
2009	1,816	479	120	220	128	59	2,820
2010	1,432	344	68	135	93	1,589	3,661

المصدر: الإدارة العامة للرقابة المصرفية.

بالنظر للجدول رقم (3):

بلغ إجمالي التمويل المتعثر للبنود داخل الميزانية 1.6 مليار جنيه (2006) ارتفع في العام 2007م إلى 2.8 مليار جنيه (بنسبة تغير 75%) ثم انخفض في العام 2008م إلى 2.4 مليار جنيه (بنسبة تراجع 14%) ثم ارتفع في العامين 2009 و2010م ليبلغ 3.7 مليار جنيه بنهاية الفترة (بنسبة تغير 32% مقارنة بالعام 2009م و 131% مقارنة بالعام 2006م).

* يلاحظ أن أكبر تعثر جاء عبر صيغة المرابحة طيلة فترة الدراسة عدا العام 2010م حيث سجلت الصيغ الأخرى أكبر تعثر.

بالنظر للشكل رقم (9):

* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة المرابحة كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ انه رغم تراجع تعثر صيغة المرابحة في العام 2009م إلا أن الاتجاه العام تزايدي (انظر شكل 10).

* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة المشاركة كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 11).

* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة المضاربة كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العامين 2006 و 2007م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 12).

* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة المقاولة كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 13)

* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة السلم كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2007م ويلاحظ أن الاتجاه العام مستقر (انظر شكل 14).

* أكبر تعثر للتمويل الممنوح للصيغ الأخرى كان في العام 2010م بينما اقل مستوى كان في العام 2008م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 15).

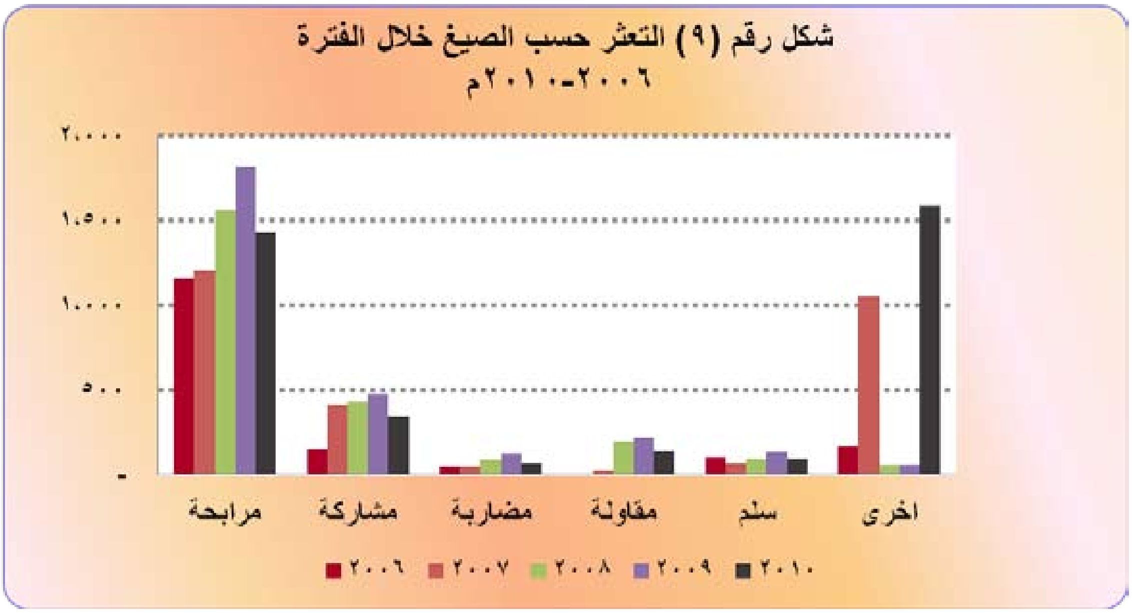

شكل رقم (٩) التعثر حسب الصيغ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م

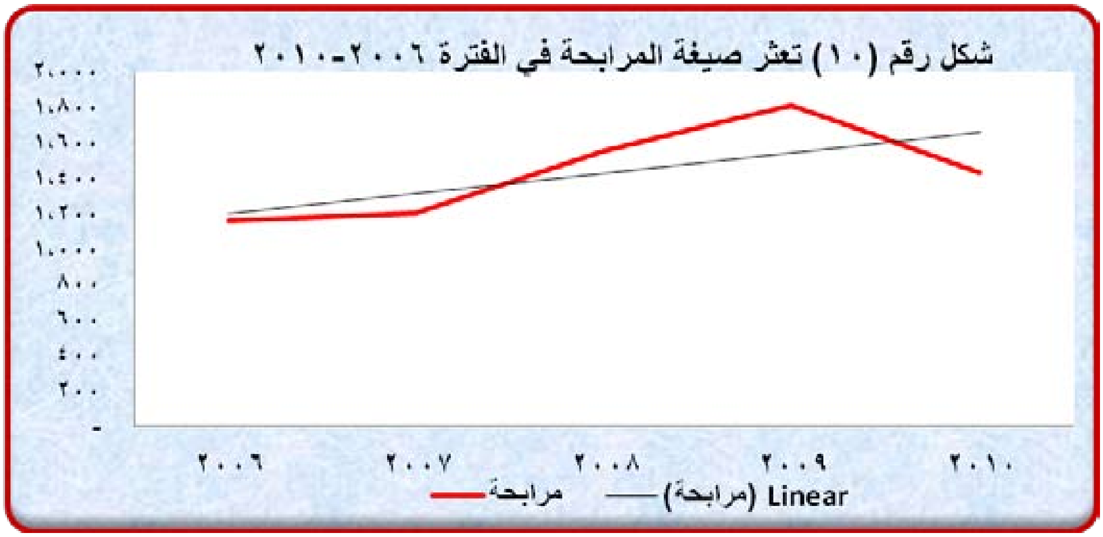

شكل رقم (١٠) تعثر صيغة المرابحة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

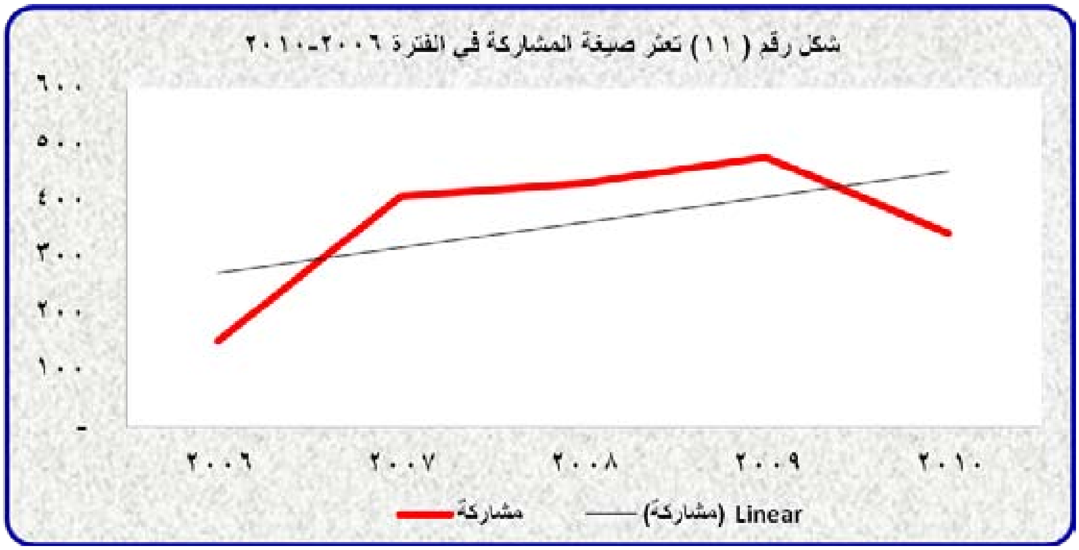

شكل رقم (١١) تعثر صيغة المشاركة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

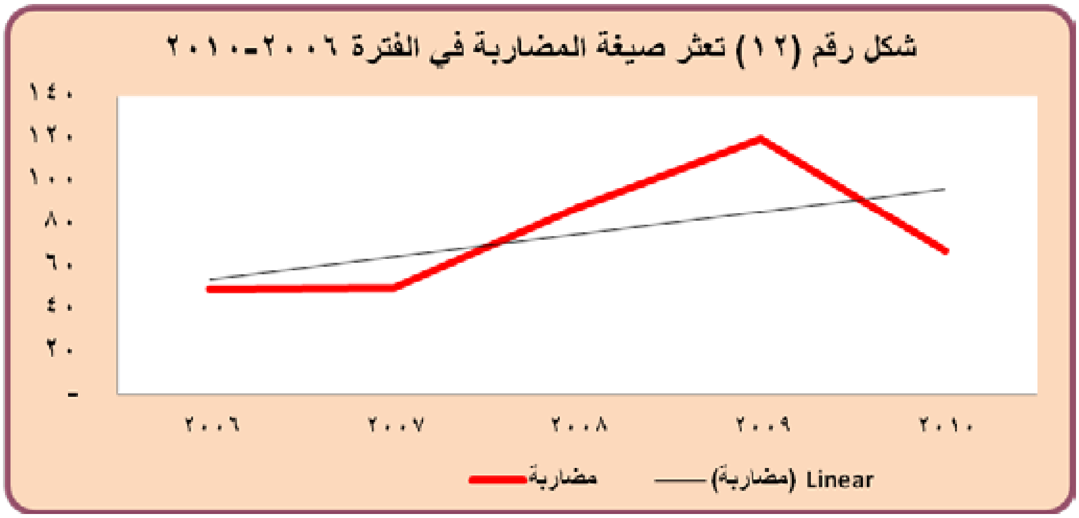

شكل رقم (١٢) تعثر صيغة المضاربة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

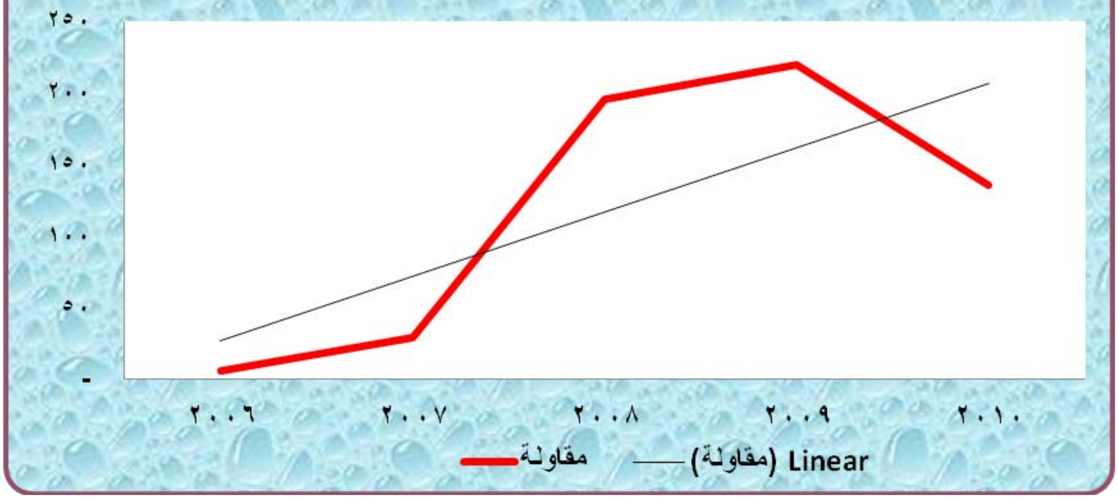

شكل رقم (١٣) تعثر صيغة المقاولة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

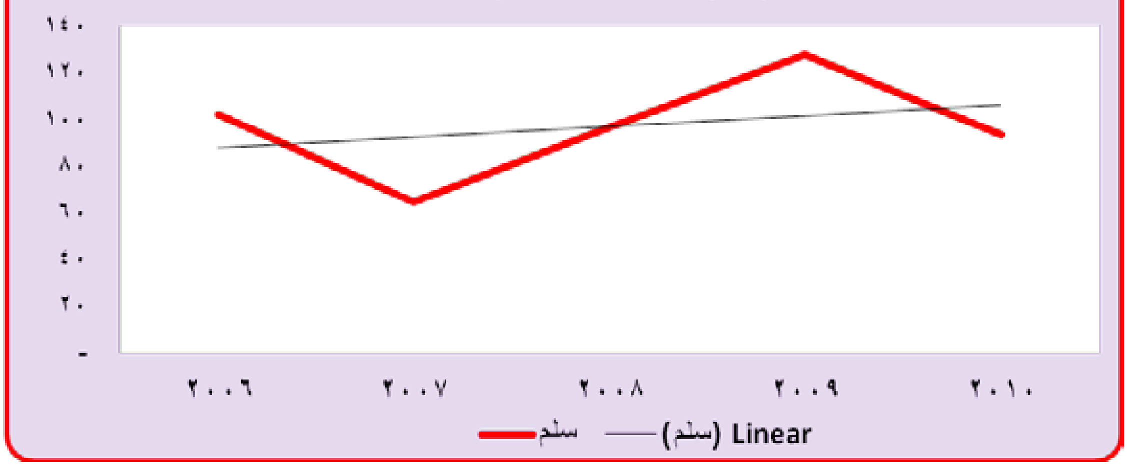

شكل رقم (١٤) تعثر صيغة السلم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

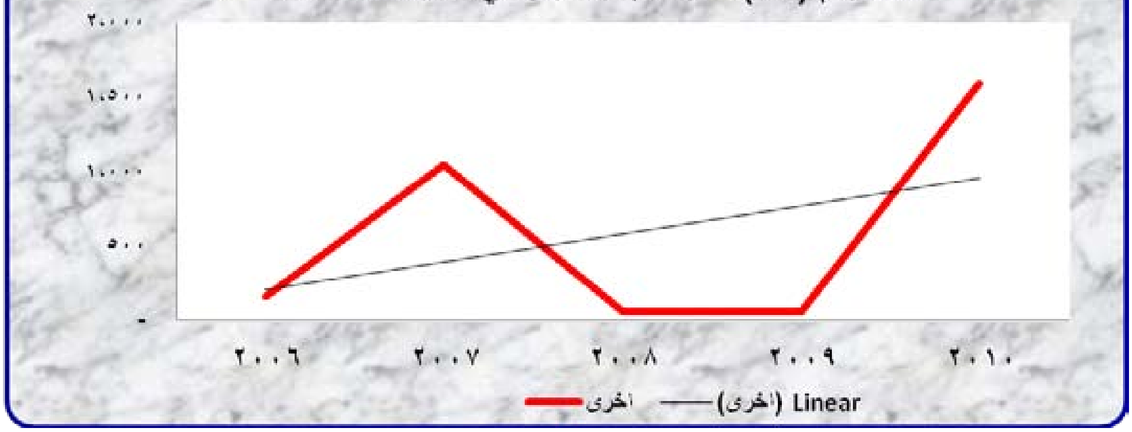

شكل رقم (١٥) تعثر صيغة اخرى في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

4- تطور نسبة التعثر حسب الصيغ لإجمالي التعثر خلال الفترة 2006-2010:

جدول رقم (4)

نسبة التعثر حسب الصيغ لإجمالي التعثر الفترة من 2006-2010

العام	مرابحة	مشاركة	مضاربة	مقاولة	سلم	أخرى
2006	71%	9%	3%	0.3%	6%	10%
2007	43%	15%	2%	1%	2%	37%
2008	64%	18%	4%	8%	4%	2%
2009	64%	17%	4%	8%	5%	2%
2010	39%	9%	2%	4%	3%	43%

المصدر: الإدارة العامة للرقابة المصرفية

بالنظر للجدول رقم (4):

سجلت نسبة تعثر المرابحة لإجمالي التعثر بالصيغ أعلى نسبة خلال معظم فترات الدراسة (عدا العام 2010م) حيث سجلت في العام 2006م أعلى نسبة بلغت 71% بينما اقل نسبة 39% (2010م). أما اقل نسبة تعثر كانت من نصيب صيغة المقاولة في العام 2006م (0.3%)

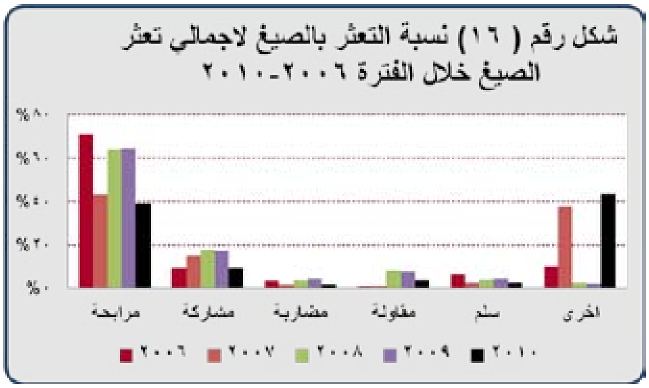

بالنظر للشكل رقم (16) نجد أن:

* نسبة تعثر صيغة المرابحة لإجمالي التعثر سجلت أعلى نسبة في العام 2006م. بينما اقل نسبة في العام 2010م.
* نسبة تعثر صيغة المشاركة لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العام 2008م. وظلت في تراجع مستمر.
* نسبة تعثر صيغة المضاربة لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العامين 2008م و 2009م. بينما اقل نسبة في العامين 2007م و2010م.
* نسبة تعثر صيغة المقاولة لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العامين 2008م و 2009م. بينما اقل نسبة في العام 2006م.
* نسبة تعثر صيغة السلم لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العام 2006م. بينما اقل نسبة في العام 2007م.
* نسبة تعثر الصيغ الأخرى لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العام 2010م. بينما اقل نسبة في العامين 2008م و 2009م.

5- تطور نسبة التعثر لإجمالي تدفق التمويل حسب الصيغ الفترة 2006-2010:

جدول رقم (5)

نسبة التعثر (التعثر/تدفق التمويل حسب الصيغ) الفترة من 2006-2010

العام	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	أخرى
2006	21%	7%	9%	4%	5%
2007	16%	25%	10%	36%	2%
2008	23%	24%	10%	67%	2%
2009	22%	29%	13%	63%	3%
2010	12%	17%	5%	53%	1%

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي والإدارة العامة للرقابة المصرفية.

بالنظر للجدول رقم (5)

* نسبة لعدم توفر بيانات تفصيلية عن رصيد التمويل حسب الصيغ فقد تم لأغراض الدراسة نسب التعثر حسب الصيغ إلى تدفق التمويل حسب الصيغ.
* سجلت نسبة تعثر المرابحة لإجمالي التعثر بالصيغ أعلى نسبة في العام 2006م إلا أن بقية الفترة سجلت صيغة السلم أعلى تعثر وقد يعزى ذلك إلى ضعف تدفق التمويل بصيغة السلم مقارنة بتدفق التمويل بصيغة المرابحة مما انعكس سلبا بارتفاع النسبة.

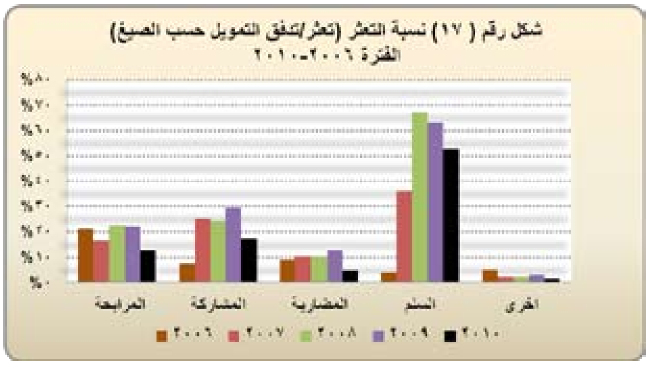

بالنظر للشكل رقم (17) نجد أن:

* نسبة تعثر صيغة المرابحة لإجمالي تدفق التمويل بصيغة المرابحة سجلت أعلى نسبة في العام 2008م.

بينما اقل نسبة في العام 2010م كما أن الاتجاه العام تنازلي (انظر شكل 18)

* نسبة تعثر صيغة المشاركة لإجمالي تدفق التمويل بصيغة المشاركة سجلت أعلى مستوى في العام 2009م واقل مستوى في 2006م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 19).

* نسبة تعثر صيغة المضاربة لإجمالي تدفق التمويل بصيغة المضاربة سجلت أعلى مستوى في العامين 2007م و 2008م. بينما اقل نسبة في 2010م (الاتجاه العام تنازلي انظر شكل 20).

* نسبة تعثر صيغة السلم لإجمالي تدفق التمويل بصيغة السلم سجلت أعلى مستوى في العام 2008م. بينما اقل نسبة في العام 2006م (الاتجاه العام تصاعدي انظر شكل 21).

* نسبة تعثر الصيغ الأخرى لإجمالي تدفق التمويل بالصيغ الأخرى سجلت أعلى مستوى في العام 2006م. بينما اقل نسبة في العام 2010م (الاتجاه العام تنازلي انظر شكل 22).

شكل رقم (١٨) نسبة التعثر لصيغة المرابحة مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للمرابحة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

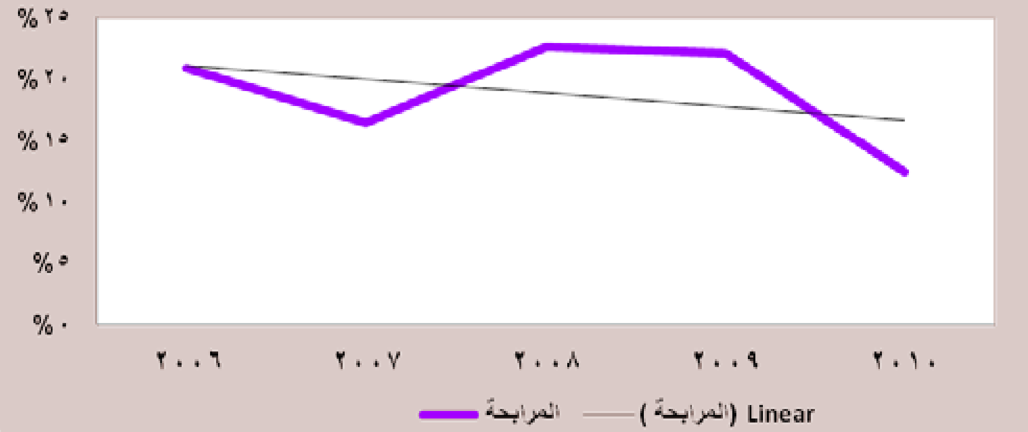

شكل رقم (١٩) نسبة التعثر لصيغة المشاركة مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للمشاركة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

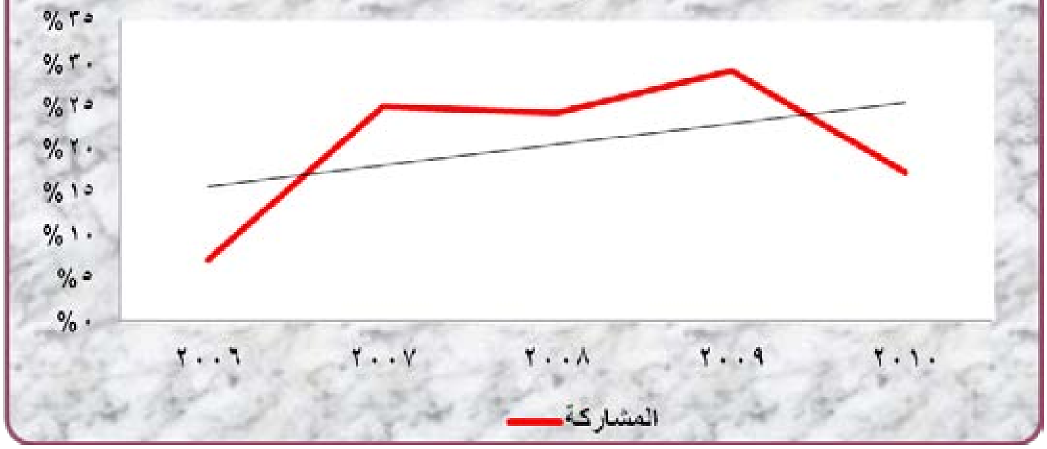

شكل رقم (٢٠) نسبة التعثر لصيغة المضاربة مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للمضاربة فى الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

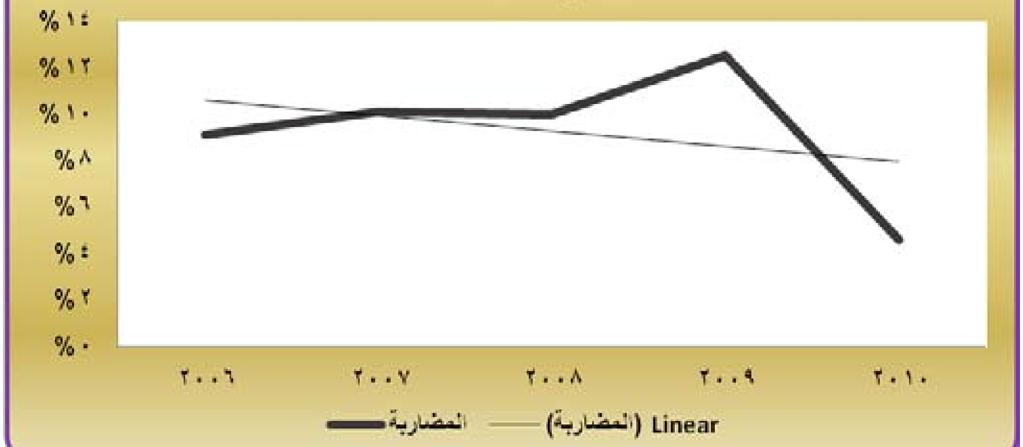

شكل رقم (٢١) نسبة التعثر لصيغة السلم مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للسلم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

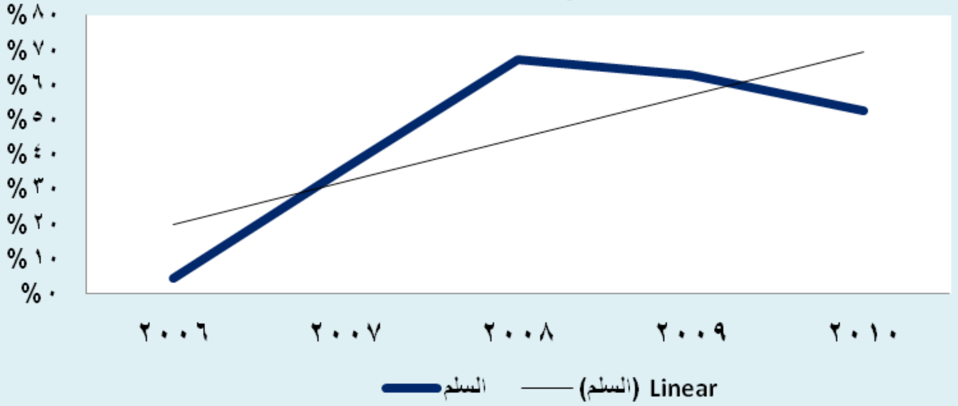

شكل رقم (٢٢) نسبة التعثر للصيغ الاخرى مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للصيغ الاخرى في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

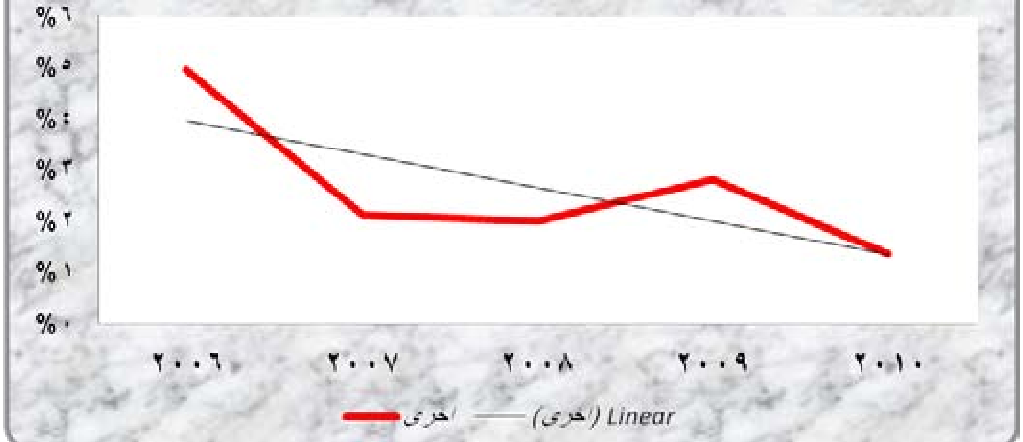

6- تطور متوسط هوامش المرابحات ونسب المشاركات الفترة 2006-2010:

جدول رقم (6)

متوسط هوامش أرباح المرابحات ونسب المشاركات الفترة من 2006-2010

العام	متوسط هوامش المرابحات %	متوسط نسب المشاركات %
2006	10.4	43.8
2007	11.4	31.1
2008	11.5	32.3
2009	10.2	27.7
2010	9.7	33.7

المصدر: العرض الاقتصادي والمالي لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (6)

* بلغ متوسط هامش المرابحة للجهاز المصرفي 10.4% في العام 2006م وبلغ أعلى مستوى في العام 2008م (11.5%) بينما أدنى مستوى في العام 2010م (9.7%).

* بلغ متوسط نسب المشاركات للجهاز المصرفي 43.8% في العام 2006م وهو أعلى مستوى بينما أدنى مستوى في العام 2009م (27.7%).

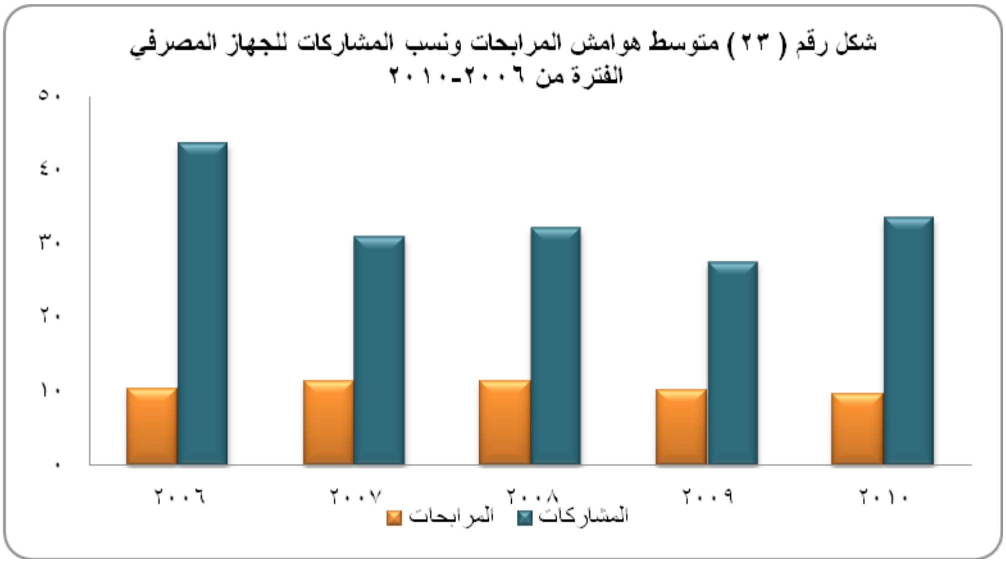

شكل رقم (٢٣) متوسط هوامش المرابحات ونسب المشاركات للجهاز المصرفي الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠

بالنظر للشكل رقم (23)

* يلاحظ أن متوسط نسب المشاركات أعلى من متوسط نسب هوامش المرابحات خلال فترة الدراسة

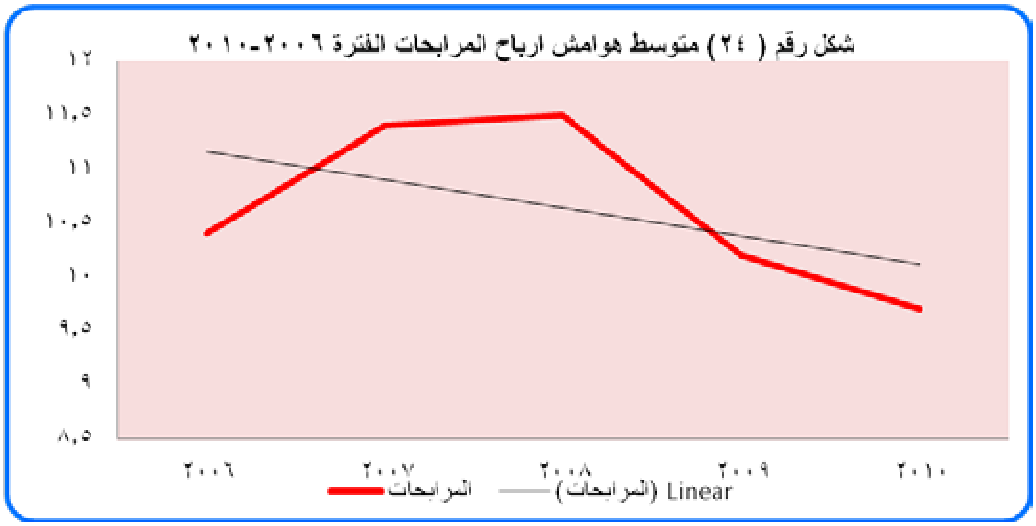

شكل رقم (٢٤) متوسط هوامش ارباح المرابحات الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

بالنظر للشكل رقم (24)

* يلاحظ أن متوسط هوامش أرباح المرابحات تأرجح ما بين العلو والانخفاض خلال فترة الدراسة (إلا أن الاتجاه العام تنازلي).

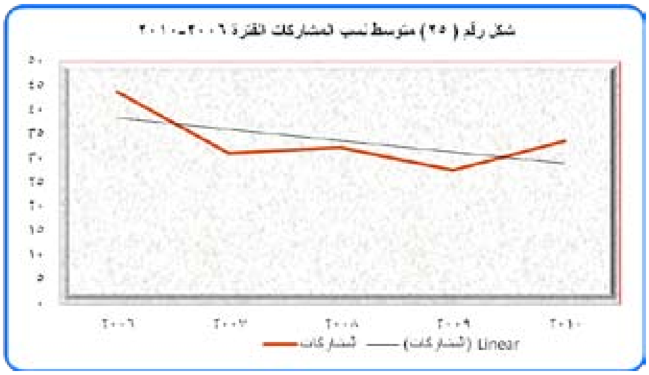

بالنظر للشكل رقم (25)

يلاحظ أن متوسط نسب المشاركات تأرجح ما بين العلو والانخفاض خلال فترة الدراسة (إلا أن الاتجاه العام تنازلي).

المحور الثاني: تقييم تطبيق السياسة التمويلية

1- تقييم مؤشرات السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 2006-2010:

نجد أن ابرز المؤشرات تتمثل في عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ونجد أداءها على النحو التالي:

(أ) عرض النقود:

جدول رقم (7)

عرض النقود المستهدف والمحقق

خلال الفترة 2006 -2010 م

	المستهدف %	معدل النمو التراكمي الفعلي %	الانحراف %
2006	30	27.4	-2.6
2007	34	10.3	-23.7
2008	24.2	16.3	-7.9
2009	21	23.5	2.5
2010	22.5	25.4	2.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (7)

* بلغ حجم عرض النقود 17.9 مليار جنيه وظل يرتفع بصورة متواصلة ليبلغ 35.5 مليار جنيه بنهاية العام 2010م، كذلك تراوح معدل النمو التراكمي المستهدف بين 21%- 34% بينما تراوح معدل النمو التراكمي الفعلي بين 10.3% - 27.4% (انظر شكل رقم 26) ويلاحظ أن الانحراف في العام 2007م كان كبيرا بلغ 23.7%

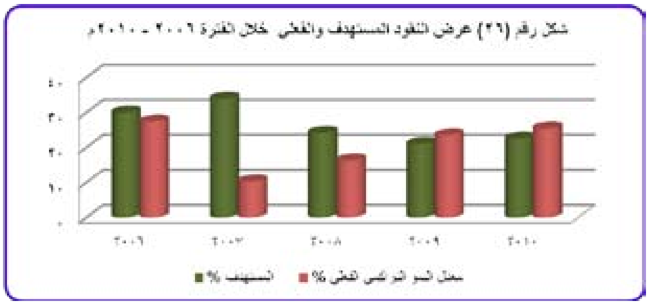

(ب) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (8)

الناتج المحلي الإجمالي (المستهدف- الفعلي)

الفترة من 2006-2010م

	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (المستهدف)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (الفعلي)	الانحراف
2006	10	9.3	-0.7
2007	10	10.5	0.5
2008	8	7.8	-0.2
2009	6	6.1	0.1
2010	6	5.2	-0.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (8)

* تراوح معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي المستهدف بين 6%- 10% بينما تراوح معدل النمو الفعلي بين 5.2% - 10.5% (انظر شكل 27) ويلاحظ أن أكبر انحراف كان في العام 2010م

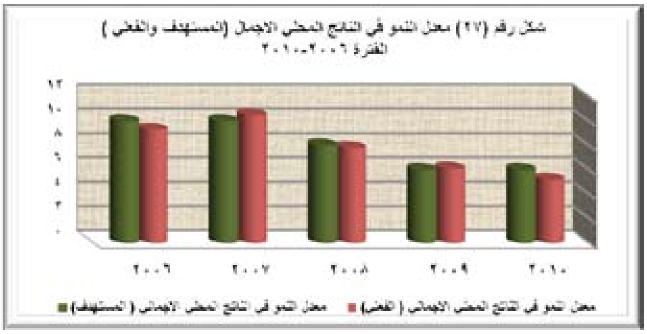

(ج) متوسط معدل التضخم:

جدول رقم (9)

متوسط معدل التضخم المستهدف والمحقق
خلال الفترة 2006- 2010م

السنة	معدل التضخم المستهدف %	متوسط معدل التضخم الفعلي %	حجم الانحراف %
2006	8	7.2	-0.8
2007	8	8.1	0.1
2008	8	14.3	6.3
2009	8	11.2	3.2
2010	10	13.1	3.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (9):

* بلغ معدل التضخم المستهدف 8% للفترة من 2006 - 2009م، ارتفع إلى 10% في 2010م بينما تراوح متوسط المعدل الفعلي بين 7.2% - 14.3% ويلاحظ أن الانحراف في العام 2008م كبيراً (انظر شكل رقم 28)

* قام البنك المركزي خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة بتنفيذ برنامج ضخ سيولي للمصارف لمعالجة الاختلالات في السيولة وصمم البرنامج ونفذ على سبع مراحل على النحو التالي:

- المرحلة الأولى استهدفت ضخ 400 مليون جنيه سوداني بدءاً من العام 2007م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (230 مليون جنيه) وشراء شهادات شهامة (126 مليون جنيه) ليصبح الإجمالي 356 مليون جنيه وذلك خلال العام 2007م.
- المرحلة الثانية استهدفت ضخ 200 مليون جنيه سوداني بدءاً من العام 2007م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (200 مليون جنيه) وذلك خلال العام 2007م.
- المرحلة الثالثة استهدفت ضخ 400 مليون جنيه سوداني بدءاً من نهاية العام 2007م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (160 مليون جنيه) خلال العام 2007م و (240 مليون جنيه) خلال العام 2008م.
- المرحلة الرابعة استهدفت ضخ 200 مليون جنيه سوداني بدءاً من الربع الثالث من العام 2008م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (200 مليون جنيه) خلال العام 2008م.
- المرحلة الخامسة استهدفت ضخ 400 مليون جنيه سوداني بدءاً من الربع الرابع من العام 2008م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (400 مليون جنيه) خلال العام 2008م.
- المرحلة السادسة استهدفت ضخ 371 مليون جنيه سوداني بدءاً من الربع الأول من العام 2009م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (786 ألف جنيه عبارة عن معالجة بعض المديونيات الناشئة من تعهدات الحكومة للقطاع الخاص) والمساهمة في محفظة حصاد القمح وزهرة الشمس مع البنك الزراعي بمبلغ (46 مليون جنيه)، مساهمة في محفظة تمويل الموسم الصيفي (المطري) 2010/2009م بمبلغ (30 مليون جنيه).
- المرحلة السابعة استهدفت ضخ 300 مليون جنيه سوداني بدءاً من الربع الثالث من العام 2009م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (245 مليون جنيه) خلال العام 2009م وهي عبارة عن ودائع متوسطة الأجل لتمويل قطاعات الزراعة، الصناعة، الصادر.

شكل رقم (٢٨) معدل التضخم المستهدف ومتوسط معدل التضخم الفعلي
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م

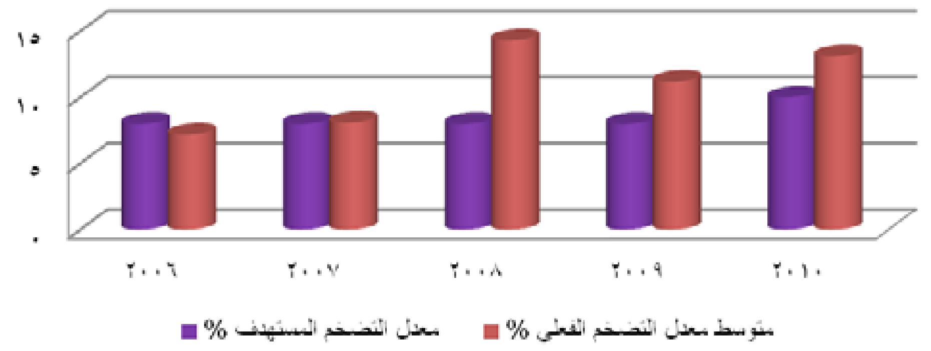

شكل رقم (٢٨) معدل التضخم المستهدف ومتوسط معدل التضخم الفعلي خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م

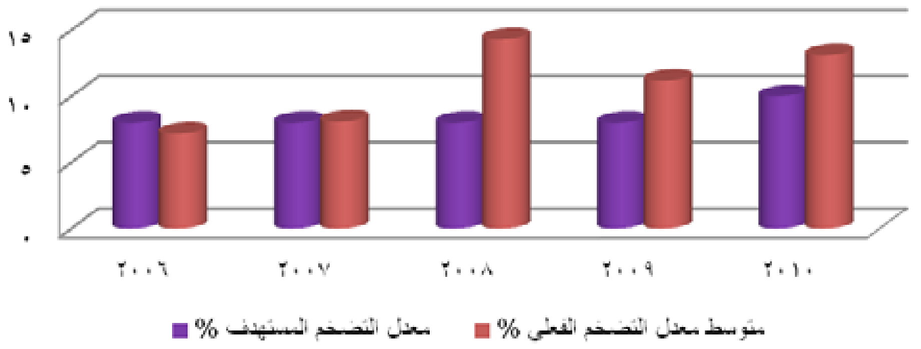

1/ ابرز موجهات السياسة التمويلية خلال الفترة 2006-2010:

من أهم موجهات السياسة التمويلية خلال فترة الدراسة سمح للمصارف باستخدام مواردها لتمويل كل القطاعات والأنشطة - عدا المحظور تمويلها- وذلك بأي من صيغ التمويل الإسلامية ما عدا صيغة المضاربة المطلقة. ففي صيغة المرابحة مثلا ألزمت المصارف بان لا تتجاوز نسبة التمويل الممنوح بصيغة المرابحة 30% (كمؤشر) من إجمالي رصيد التمويل الكلي للمصرف في أي وقت. كما ألزمت بتطبيق هامش مرابحة بنسبة 10% في العام كمؤشر بالعملتين المحلية والأجنبية. عدا العامين 2009م و2010 (في حدود 9%). وأن يتم التمويل وفقاً لمرشد صيغة المرابحة الصادر من بنك السودان وتعتبر المرابحة صورية إذا لم يتم التقيد فيها بالمرشد.

أما بالنسبة لصيغتي المشاركة والمضاربة فقد ترك لأي مصرف تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة في المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات المقيدة في حالة منح التمويل بالعملة المحلية والأجنبية. كما شجع بنك السودان المركزي المصارف على استخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى مثل المقاولة والاستصناع والمزارعة.

2/ تقييم تطبيق السياسة التمويلية في الفترة 2006-2010م

نجد أن هنالك جملة من عناصر التقييم أبرزها:

1- مقارنة هوامش المرابحات حسب موجهات السياسة التمويلية والفعلي للمصارف خلال الفترة 2006-2010:

جدول رقم (10)

مقارنة هوامش المرابحات حسب موجهات السياسة التمويلية والفعلي للمصارف

الفترة من 2006-2010

	المحدد بالسياسة %	التنفيذ الفعلي %	الفرق %
2006	10	11.4	-1.4
2007	10	11.8	-1.8
2008	10	11.9	-1.9
2009	9	10.7	-1.7
2010	9	9.8	-0.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (10):

حددت السياسة النقدية والتمويلية هوامش المرابحات بنسبة 10% (كمؤشر) في الفترة 2006-2008م وتراجعت في الفترة 2009-2010 إلى 9% (كمؤشر). بينما المتوسط الفعلي تجاوز المحدد بالسياسة. ويلاحظ أن متوسط هوامش المرابحات الفعلي مقارن بالمحدد بالسياسة شهد اختلافاً طفيفاً وان كلاهما نهج الاتجاه التنازلي لذا فإن الفرق بينهما شبه مستقر (انظر شكل 29).

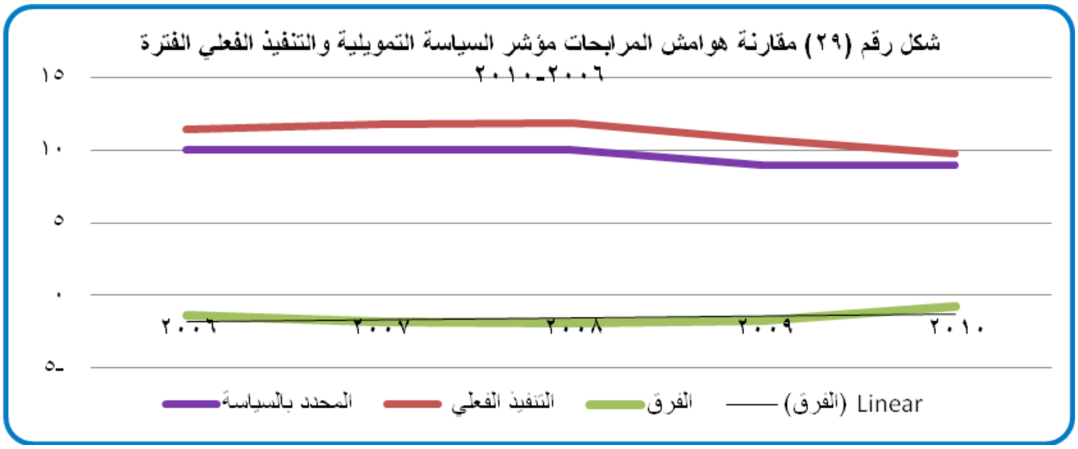

المصدر: العرض الاقتصادي والمالي والسياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزي

جدول رقم (11)

مقارنة معدل التضخم الفعلي وهامش المرابحة الفعلي

خلال الفترة 2006-2010

العام	معدل التضخم الفعلي	هامش أرباح المرابحة (الفعلي)
2006	7.2	11.4
2007	8.1	11.8
2008	14.3	11.9
2009	11.2	10.7
2010	13.1	9.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (11):

تراوح المتوسط الفعلي للتضخم بين 7.2%- 14.3% بينما تراوح متوسط هامش المرابحة الفعلي بين 9.8% - 11.9%. ويلاحظ التقارب في بعض السنوات (انظر شكل 30)

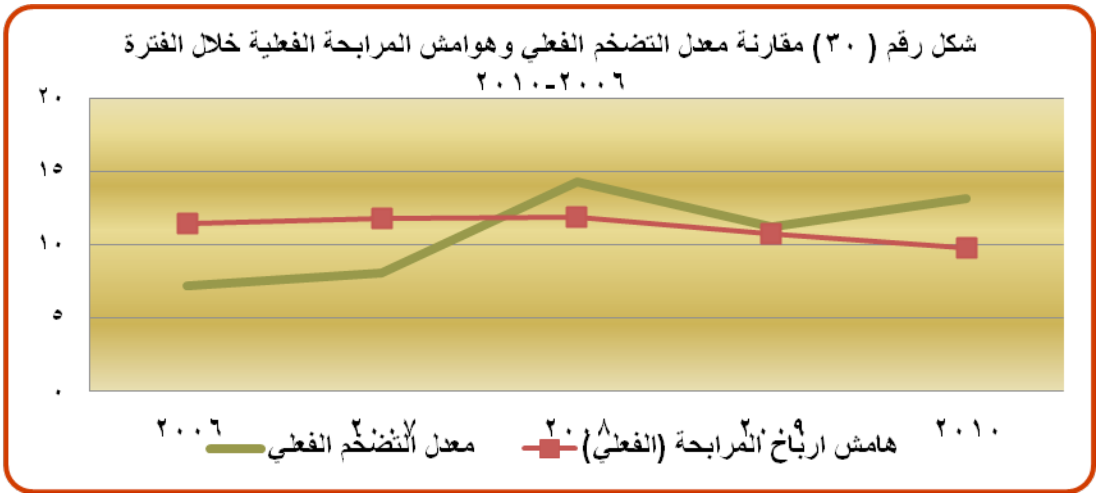

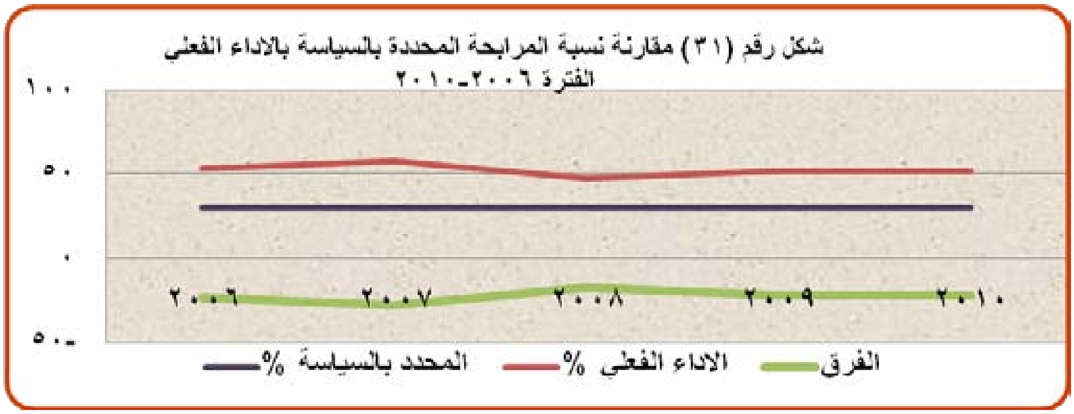

شكل رقم (٣١) مقارنة نسبة المرابحة المحددة بالسياسة بالاداء الفعلي
الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

جدول رقم (12)

مقارنة نصيب المرابحة المستهدف لإجمالي تدفق التمويل بالأداء الفعلي - الفترة 2006-2010

العام	المحدد بالسياسة %	الأداء الفعلي %	الفرق
2006	30	53	-23
2007	30	58	-28
2008	30	47	-17
2009	30	52	-22
2010	30	52	-22

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (12):

نجد أن نسبة المرابحة الفعلية لإجمالي التمويل تجاوزت المحدد بالسياسة التمويلية في كل فترة الدراسة بنسب عالية (انظر شكل 31)

النتائج:

1/ بالرغم من ضعف العائد على التمويل بصيغة المرابحة مقارنة بتكلفة التمويل، وارتفاع نسبة التعثر في التمويل بصيغة المرابحة؛ نجد أنها تستحوذ على النصيب الأكبر من التمويل المصرفي وذلك للأسباب الآتية:

- قلة المخاطر فيها إذا قورنت بالصيغ الأخرى.
- سهولة تنفيذها وتطبيقها وملاءمتها لتمويل معظم القطاعات إضافة إلى سهولة متابعتها في غالب الأحيان.
- صعوبة التعامل بالصيغ الأخرى نسبة لاعتمادها على عنصر الثقة في العميل خاصة (المضاربة والمشاركة) إضافة إلى أن الضمانات التي تؤخذ من العميل في هذه الصيغ تكون ضد التعدي والتقصير وليس ضد العجز عن السداد (كما في المرابحة).

2/ معظم التمويل المصرفي ينصب في قطاع أخرى وهذا القطاع في الغالب يشمل تمويل السيارات والعقارات وبالتالي يحد ذلك التركيز من تمويل القطاعات ذات الأولوية ويضعف أهداف السياسة التمويلية.

3/ تتجاوز هوامش المرابحات الفعلية في معظم البنوك تلك التي نصت عليها السياسات التمويلية كمؤشر (والتي يراعى عند تحديدها معدل التضخم المستهدف). ومن أهم الأسباب التي تؤدي لتجاوز الهامش ما يلي:

- عدم جودة الضمانات التي يقدمها العميل (ففي حالة تقديم ضمانات غير ممتازة يلجأ البنك إلى رفع الهامش تهيباً لمخاطر الضمان).
- ارتفاع مخاطر القطاع المراد تمويله أو عدم الرغبة في تمويله (خاصة في حالة عدم توفر الخبرة الكافية للبنك في مجال تمويل هذا القطاع)
- عدم معرفته الكافية بالعميل (حيث أن العملاء المعروفين يتم تخفيض الهوامش لهم مقارنة بالجدد).

4/ تجاوز السقف التمويلي الفعلي لصيغة المرابحة السقف المنصوص عليه في السياسات التمويلية، وذلك يعكس تفضيل المصارف للتمويل بصيغة المرابحة رغم محاذير البنك المركزي.

5/ لم تستطع السياسات النقدية والتمويلية الوصول إلى المعدلات المستهدفة من النمو في عرض النقود كهدف وسيط مما انعكس سلباً في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فما يختص بالنمو في الناتج المحلي والتضخم وسعر الصرف، هذا مع تزايد نسب الانحراف في السنتين الأخيرتين.

6/ هنالك جزء مقدر من الموارد يتم استغلاله في شراء الأوراق المالية مما يؤثر سلبا على النشاط التمويلي للمصارف.